خـــارطـــة الحـــرمـــان ومـــســتـــويـــات المعيـــشـــة في العـــراق

إمتداداً للتعاون المستمر بين وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لاسيما في السنوات الثلاث الأخيرة، والتي تكللت بتنفيذ وإطلاق نتائج أوسع مسح لأحوال المعيشة في العراق عام ٢٠٠٤ من قبل الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات بدعم مالي وفني من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، يسرنا ان نقدم في هذه الدراسة ثمرة اخرى من ثمار هذا التعاون. فقد تمكن فريق عمل وطني من إجراء تحليل معمق لنتائج المسح المذكور، من خلال قياس مستويات المعيشة والتعبير عن ذلك بخرائط الحرمان من الحاجات الأساسية التي صنفت في هذه الدراسة إلى ستة ميادين رئيسة هي: التعليم، والصحة، والبنى التحتية، والمسكن، وظروف المسكن، ووضع الأسرة الاقتصادي.

تبنت الدراسة منهجية قياس الحاجات الأساسية غير المشبعة في وصف مستوى الحرمان في كل ميدان من الميادين الستة اعتماداً على بيانات متعددة الاتجاهات لمظاهر الحرمان في العراق، والتي ظلت بعيدة عن التحليل والبحث لغياب الشفافية في عرض مؤشرات تمس حياة المواطنين.

وقد راعى فريق الاعداد إخراج التقرير بأكبر قدر ممكن من المهنية والقدر. وقد تم التنسيق بين فريق اعداد التقرير وبين مؤسسة فافو النرويجية (التي اشتركت مع كل من الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ومع UNDP في العمل على دراسة مسح الأحوال المعيشية عام ٢٠٠٤) لمراجعة هذه الدراسة من الناحية الفنية ولتطويرها إلى مستوى المعايير الدولية.

إننا اذ نقدم لمتخذي القرارات وراسمي السياسات والخبراء والباحثين هذا المنهج المتقدم في التحليل القياسي لمستويات الحرمان في العراق، نود أن نسجل شكرنا وتقديرنا للجهات التي ساهمت في اعداد هذه الدراسة وفي مقدمتهم مدير مكتب برنامج الامم المتحدة الإنمائي / مكتب العراق السيد باولو لمبو والسيد إبلاهاجونا والسيدة ميريا فيلار فورنر والسيدة علياء الدلي والسيد خالد محمد خالد.

كما نسجل الشكر والتقدير لمصممي ومعد منهجيات قياس الحرمان، الخبير الدولي الدكتور محمد حسين باقر لجهده المتميز في اعداد هذه الدراسة، وللسيد أديب نعمة خبير (وحدة معلومات التنمية للدول العربية UNDP - SURF) لمساهمته الكبيرة في مراجعة الدراسة بمراحلها المختلفة.

كما نسجل الشكر للكادر الفني للجهاز المركزي وتكنولوجيا المعلومات الذي ساهم في اعداد هذه الدراسة نخص بالذكر المنسق الوطني للتقرير الدكتور مهدي محسن العلاق / رئيس الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، وفريق الإسناد الفني معه. كما نسجل شكرنا وتقديرنا للخبراء معدي الأوراق الخلفية وفصول الدراسة والخبراء الذين وردت اسماؤهم في قائمة المساهمين في اعداد الدراسة.

لقد كان لتضافر جهود كل من سبقت الإشارة إليهم دور واضح في إخراج الدراسة بشكلها الحالي بأجزائها الثلاثة: الجزء التحليلي، والملف الإحصائي، والأطلس.

والله ولي التوفيق.

علي غالب بابان
وزير التخطيط والتعاون الإنمائي

(٤-٤)

مستوى المعيشة وخصائص الاسرة

يتأثر مستوى معيشة الاسرة بخصائص هذه الاخيرة بشكل متباين، فبالنسبة لحجم الاسرة، بينت الدراسة ان نسبة الاسر المحرومة، ترتفع في الاسر الصغيرة والكبيرة، وتنخفض نسبيا في الاسر القريبة من الحجم المتوسط للاسرة، وتشكل حجم الاسرة المكونة من ٤ افراد نقطة التحول، بين الاسر الصغيرة (من١ الى ٣ افراد) التي ترتفع فيها نسبة الحرمان عن نقطة التحول هذه (٢٧٪) وبين الاسر الكبيرة التي ترتفع فيها نسبة الحرمان بشكل مطرد فترتفع نسبة الاسر المحرومة وفقا لدليل مستوى المعيشة من ٢٥٪ للاسر التي حجمها ٤ افراد الى ٤٣٪ للاسر الكبيرة التي يبلغ حجمها ١٠ افراد او اكثر ومن الملاحظ ان هذا النمط ينطبق على جميع الميادين ايضا. وتزيد نسبة الاسر المحرومة عن المتوسط الوطني في الاسر التي تبلغ سبعة افراد وما فوق، اما بالنسبة للاسر الصغيرة فان ارتفاع نسبة الاسر المحرومة في الفئة الاولى ذات الحجم ١-٣ أفراد مقارنة بالاسر التي حجمها ٤ او ٥ افراد يعود الى ان الفئة الاولى تتضمن نسبة من الاسر المكونة من فرد او اكثر من كبار السن اذ تبلغ نسبة الافراد بعمر ٦٥ سنة فأكثر فيها ١١٪ مقارنة بـ٤٪ للاسر ذات الحجم ٤و٣٪ للاسر التي يتراوح حجمها بين ٥و٩ افراد و٤٪ للاسر التي يبلغ حجمها ١٠ افراد او أكثر.

وفيما يخص نوع الاسرة تواجه الاسر التي تتكون من احد الابوين ومع اطفال تحت عمر ١٨ سنة والاسر المتكونة من ابوين مع اطفال تحت عمر ٥ نسب حرمان أعلى مما تواجهه بقية انواع الاسر. وفقا لدليل مستوى المعيشة وكذلك وفق ادلة اغلب الميادين الا ان من الملاحظ الى وجود حالات لا تكون فيها نسب الحرمان متوافقة لجميع الميادين، على سبيل المثال يلاحظ ان فئة الاسر المتكونة من ابوين مع اطفال تحت عمر ٥ تتمتع بادنى نسبة حرمان مرتفعة في بقية الميادين، كما يلاحظ ان فئة الاسر المتكونة من افراد غير متزوجين تتمتع بأدنى نسبة حرمان بالنسبة لميدان المسكن في حين انها تعاني من اعلى نسبة الحرمان في ميدان وضع الاسرة الاقتصادي، ان نوع الاسرة يرتبط بعوامل مختلفة قد تكون لها تأثيرات متباينة على الميادين المختلفة ومن اهم هذه العوامل حجم الاسرة وتركيبها من حيث اعمار افرادها ونوع جنسهم.

وفيما يخص جنس رب الاسرة، لا تشير نسب الحرمان وجود تباين بين الاسر التي يرأسها رجل والتي ترأسها امرأة وفقاً لدليل مستوى المعيشة وليداني التعليم ومحيط المسكن، الا ان الاسر التي يرأسها رجل اقل حرمانا من الاسر التي ترأسها امرأة بالنسبة لميدان الصحة ووضع الاسرة الاقتصادي ولكنها اكثر حرمانا منها بالنسبة لميدان البنى التحتية وميدان المسكن ونظرا الى ان هنالك ميدانين تتساوى فيهما نسب الحرمان بين النوعين من الاسر وميدانين تقل فيهما نسب الحرمان وميدانين تزيد فيهما نسب الحرمان بين النوعين تزيد فيهما نسب الحرمان وبما ان الفرق بين نسب الحرمان ضمن كل ميدان صغير فلا يمكن الاستنتاج أن نوع جنس رب الاسرة يؤثر بشكل محسوس في المعدل على مستوى معيشة الاسرة.

أما بالنسبة لعمر رب الاسرة، فيلاحظ ان نسب الحرمان تتجه نحو الانخفاض اولا بارتفاع فئة عمر رب الاسرة من الفئة ٣٤ سنة فأقل الى الفئة ٣٥-٣٩ سنة وتستمر بالانخفاض ضمن الفئة ٤٠-٤٤ سنة الا انها تتجه نحو الارتفاع بعدئذ كلما ارتفع عمر رب الاسرة.

ويلاحظ ان هذا النمط ينطبق الى حد ما بالنسبة للميادين الستة لمستوى المعيشة، وقد يرجع هذا الى ان رب الاسرة يكون الغالب المصدر الرئيس لدخل الاسرة وان هذا الدخل يرتفع اولا بارتفاع عمر رب الاسرة لغاية الفئة ٤٠-٤٤ سنة ثم ينخفض بعدئذ.

ولوضع قوة العمل لرب الاسرة تأثيرات متباينة على نسب الحرمان للادلة المختلفة فبوجه عام تتمتع الاسر التي يعمل رب الاسرة فيها بنسب حرمان منخفضة في ميدان الصحة وميدان وضع الاسرة الاقتصادي، الا انها تعاني نسب حرمان مرتفعة في ميدان البنى التحتية. اما الاسر التي يرأسها فرد عاطل عن العمل فتتصف بانخفاض نسب الحرمان فيها بالنسبة لميدان التعليم الا انها تواجه نسبة حرمان مرتفعة تبلغ ٨٥٪ من ميدان وضع الاسرة الاقتصادي، ويشير هذا الى ان الاسر التي تعاني من بطالة رب الاسرة فيها هي اسر ذات وضع تعليمي جيد وان هذه الاسر تعاني من وضع اقتصادي صعب جدا. ومما تجدر ملاحظته ان هذه الاسر تشكل ٤٪ فقط من اسر العراق مقارنة بـ٦٩٪ للاسر التي يعمل ربها و٢٧٪ للاسر التي ربها خارج قوة العمل، مما يشير الى ان البطالة تتركز ضمن افراد الاسرة والاخرين من غير رب الاسرة، اما بالنسبة للاسر التي يكون رب الاسرة فيها خارج قوة العمل فانها تعاني من نسبة حرمان مرتفعة في ميدان التعليم والصحة.

خصائص الافراد حسب مستوى المعيشة

ترتبط بعض خصائص افراد الاسرة بعلاقة وثيقة بمستوى معيشة الاسرة، وبين الجدول ٦- اهم الخصائص التي اظهرت ارتباطا قويا مع مستوى المعيشة، ويلاحظ من هذا الجدول ان الاسر المحرومة تتصف بارتفاع نسبة الاطفال فيها حيث تبلغ هذه النسبة ٤٣٪ مقارنة بـ٣٩٪ للاسر ذات المستوى المعيشي المتوسط و٣٤٪ للاسر ذات المستوى المعيشي المرتفع. وبالمقابل يلاحظ العكس بالنسبة للافراد ضمن الاعمار ٣٤ الى ٦٤ سنة. بعبارة اخرى، تضم الاسر المحرومة نسبة اعلى من الافراد خارج سن ممارسة النشاط الاقتصادي ونسبة اقل ضمن السن المذكور.

وفيما يخص المستوى التعليمي، يلاحظ ان الاسر المحرومة تتصف بارتفاع نسبة الافراد الذين لم يلتحقوا بالمدرسة ابدا، حيث تبلغ هذه النسبة ٤٢٪ للاسر ذات مستوى الحرمان المنخفض، ويرجع ارتفاع النسبة المذكورة للاسر المحرومة الى ارتفاع نسبة الاطفال تحت سن الدراسة والى انخفاض الالتحاق بالمدرسة للفئة المذكورة، وتنطبق نفس هذه الحالة على الافراد الذين لم يكملوا الابتدائية وبالمقابل يلاحظ العكس بالنسبة للافراد الذين يحملون شهادة دراسية مع تزايد التباين بين الفئات المعيشية الثلاث كلما ارتفع مستوى الشهادة، فنسبة الافراد الذين يحملون شهادة ضمن الاسر ذات المستوى المعيشي المرتفع مقارنة بالنسبة المقابلة للاسر المحرومة تبلغ المثل للشهادة المتوسطة واربعة امثال للشهادة الثانوية وسبعة امثال للشهادة الاعلى من الثانوية.

جدول 6 التكوين العمري والمستوى التعليمي للسكان حسب فئات مستويات المعيشة (%للافراد)

خاصية الفرد	اسر مستوى معيشة متدني	اسر ذات مستوى معيشة متوسط	اسر ذات مستوى معيشة عال	مجموع السكان
العمر				
14-0	42.6	93.3	34.3	39.4
24-15	21.8	21.4	21.0	21.5
34-25	18.1	15.8	17.0	15.5
64-35	14.1	20.5	24.3	20.5
+56	3.4	2.9	3.2	3.1
المجموع	100	100	100	100
المستوى التعليمي				
لم يلتحق بالمدرسة ابدا	42.4	29.0	23.0	32.3
لم يكمل الابتدائية	28.7	27.2	20.3	26.2
شهادة الابتدائية	19.3	22.7	20.5	21.1
شهادة المتوسطة	5.0	9.3	11.4	8.3
شهادة الثانوية	2.5	5.8	10.1	5.6
شهادة اعلى من الثانوية	2.1	6.0	14.7	6.5
المجموع	100	100	100	100

توزيع العاملين المحرومين حسب العلاقة بالعمل وخصائصه

بالنسبة لقطاع العمل، فان اكثر من نصف العاملين المحرومين يعملون في القطاع الخاص (٥٢٪) مقابل (٢٢٪) في عمل تابع للاسرة و١٧٪ يعملون في القطاع الحكومي وحوالي ٩٪ في قطاعات اخرى، ونسبة الفقر بين العاملين في القطاع الحكومي اقل من القطاعات الاخرى، حيث ان العاملين في القطاع الحكومي يمثلون حوالي٣٠٪ من اجمالي العاملين، في حين ان حصتهم من العاملين المحرومين اقل بشكل واضح (١٧٪)؟

اما بالنسبة للوضعية في العمل، فان الفقر اكثر احتمالاً بين العاملين من دون اجر مع الاسر الذين يشكلون حوالي ٢٠٪ من العاملين المحرومين، مقابل حوالي ١٠٪ من اجمالي العاملين. وكذلك بين العاملين لحسابهم الخاص الذين يشكلون ٣٠٪ من اجمالي العاملين المحرومين مقابل ٢٧٪ من اجمالي العاملين. اما بالنسبة للفئات الاخرى (اجراء واصحاب عمل) فان الوضعية معكوسة حيث ان مساهمتهم في القوى العاملة تزيد عن مساهمتهم في القوى العاملة المصنفة ضمن فئة مستوى معيشة متدن.

اما بالنسبة للمهن، فان الحرمان يتركز في فئة العمال المهرة في الزراعة وصيد الاسماك الذين يشكلون حوالي ٣٥٪ من العاملين المحرومين مقابل حوالي ١٦٪ من اجمالي القوى العاملة. ثم في فئة العاملين في المهن الاولية الذين يشكلون حوالي ١٣٪ من اجمالي الفقراء العاملين (مقابل ١٠٪ من اجمالي العاملين).

٧- الاطار العام الاقتصادي والتطور التاريخي: الخلاصة

١- المقدمة

يعيش في العراق ما يزيد عن ٢٧ مليون مواطنة ومواطن عراقي، نصفهم لايزال في سن الطفولة والشباب ولم يكملوا العشرين عاماً بعد. ويعيش هؤلاء العراقيون في منطقة بالغة الاهمية، وفي مرحلة تاريخية تحول فيها العراق وساكنيه الى حقل تنعقد فيه كل تناقضات ومفاعيل العولمة في أبعادها الامكنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، مع العوامل المحلية التاريخية والراهنة، وذلك بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ المعاصر منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

ان العراق وشعب العراق يعيشان اليوم ازمة سياسية وامنية عميقة ومعقدة ولا تبدو لها آفاق حل سهل وسريع، كما ان نسبة مرتفعة من سكانه تعيش اشكالاً مختلفة من الفقر والحرمان المادي والبشري، على الرغم من امتلاك العراق موارد اقتصادية وطبيعية ضخمة.

ان الشعب العراقي غير قادر اليوم على استثمار هذه الموارد واستخدامها في سبيل سد احتياجاته الراهنة والمستقبلية. وهذا يعود الى مركب من المعوقات المستجدة والاعباء الموروثة من الحقبة السابقة والتي تقف حائلاً بين العراقيين وبين مواردهم ومستقبلهم. ويتوقف بناء هذا المستقبل الجديد على نجاح الشعب العراقي أولاً، ومساعدة محيطه العربي والمجتمع الدولي ثانياً، في تجاوز هذه العقبات جميعا والسير بشكل ثابت ومستقر على طريق التنمية الشاملة والمستدامة، وتحقيق الامن والرفاه والتقدم. ويتطلب ذلك التوصل الى فهم موضوعي لمجمل العوامل التي اعاقت في السابق، والتي تعيق اليوم عملية التنمية في العراق باعتبار ذلك مقدمة ضرورية من اجل وضع استراتيجيات مناسبة وفعالة لتحقيق تنمية قابلة للاستمرار وتحقيق العدالة بين مختلف مكونات المجتمع العراقي.

ان الخطاب التنموي السابق الذي كان سائدا في العراق، لم تعد له مصداقية عملية، ولذلك لا بد من القيام بتوصيف نظري جديد ودقيق لآلية عمل الاقتصاد العراقي لاستنباط السياسات التي تنفع الناس. ان الاقتصاد العراقي في معطياته الحالية منقطع انقطاعاً كبيراً عن الاوضاع التي كان عليها نهاية السبعينيات، والتراجع الذي عاناه الاقتصاد العراقي في ربع القرن الاخير كان عميقاً وشاملاً، كما حصلت ايضاً تغيرات عالمية بالغة الخطورة ضمنها تحولات في النظريات الاقتصادية والاجتماعية السائدة والتي تتحكم بمنظومة الاقتصاد العالمي.

وفي هذا السياق، يتعذر ايجاد تبرير منطقي للقول بان الاوضاع التي شهدها العراق بعد ١٩٧٩ هي طارئة، وانه بمجرد استقرار الوضع الامني وانتهاء حالة الحرب يعود الاقتصاد أو الرفاه الاقتصادي كما كان عليه بمجرد اعتماد برنامج فعال لاعادة الاعمار. هذا تبسيط مجاف للحقيقة: لقد اختلف الاقتصاد العراقي اختلافاً عميقاً عما كان عليه، كما اختلف العالم اختلافاً عميقاً عما كان عليه ايضاً.

لقد دخل العراق بعد ٢٠٠٣ في مسار من الاصلاحات الاقتصادية التي تتطلبها معالجة الاختلالات الاقتصادية الموروثة وكذلك تلك الناتجة عن الوضع الحالي ومتطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي.

ويتم ذلك بتاثير حاسم ومباشر للعامل الدولي الذي يلعب في حقيقة الامر الدور المقرر في رسم الخيارات الاقتصادية والتنموية الكبرى للعراق حالياً ومستقبلاً في ضوء التوجهات السائدة في العولمة الراهنة. وتتضمن هذه الاصلاحات الاتجاه نحو تحرير الاقتصاد على مختلف المستويات، تقليص الدعم او تغيير شروطه، ودعم القطاع الخاص، وتحرير الاسعار وغيرها من الاجراءات التي يمكن ادراجها تحت عنوان عام واحد هو اتجاه الاقتصاد العراقي الاكيد نحو نظام السوق الحر والمؤسسات الخاصة. ويعني ذلك تحولاً جوهرياً عن النمط الدولتي الذي كان سائداً قبل ٢٠٠٣ واستبدالاً للآليات الادارية- السياسية في ادارة الاقتصاد والمجتمع الى آليات اخرى تلعب فيها عوامل السوق دوراً حاسماً.

الا ان عملية من هذا النوع ليست سهلة على الاطلاق، وتمثل احدى المشاكل الاكثر اهمية التي تواجهها العملية التنموية في العراق في ان المستقبل غير واضح. ففي ظروف العراق الحالية من الصعب بمكان التوقع بما سيكون عليه الوضع في العام المقبل. فالعراقيون غير متأكدين مما سيحصل غداً. ويعود ذلك في جانب منه الى ان العراق لايزال في مرحلة انتقالية غير مستقرة، كما يعود في جانب آخر الى وجود عدد كبير جداً من العوامل المؤثرة في وضع العراقي الحالي والمستقبلي، عوامل معقدة ذات طبيعة عالمية واقليمية ووطنية على المستوى المحلي الداخلي، تتفاعل فيما بينها لتولد ديناميات متعددة ومتناقضة تخترق المجتمع والدولة وتفتح المستقبل على احتمالات كثيرة، ليست كلها في صالح العراق او شعبه او المكونات المتعددة لهذا الشعب. وبالتالي، واثناء تصميم استراتيجية التنمية، يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار ان هذه العملية التي تتطلب رؤية وتخطيطاً في المديين المتوسط والبعيد سوف تتم في ظل صعوبة كبيرة في التوقع والاستشراف، ان التعرف على العوامل الاكثر اهمية وتأثيراً في الوضع العراقي، تقلل من احتمالات الخطأ والوقوع في توقعات تبسيطية وغير واقعية.

ان مجمل التصورات والاستراتيجيات والتداخلات على مختلف المستويات وفي مختلف المجالات، لابد ان تخدم هدفاً مشتركاً واحداً هو "اعادة بناء العراق الجديد" الذي يقوم على مبادئ السلام وحقوق الانسان، والعدالة والديمقراطية والحكم الصالح، وتجاوز كل اشكال التمييز بين الرجال والنساء وانصاف الشباب واحترام قدراتهم ودورهم. عراق قادر على ادارة موارده الطبيعية والبشرية والمؤسسية من اجل زيادة الانتاج والانتاجية، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام ذي قاعدة عريضة وينصاف الفقراء، ويمكن العراق من التفاعل والمشاركة في الاقتصادين العالمي والاقليمي، ويحقق التقدم والعدالة والرفاه للشعب العراقي.

ان هدف اعادة بناء الدولة والمجتمع والثقافة بما يحول دون تكرار تجربة العقود الماضية، هو الهدف الاسمى والغاية الاخيرة لجميع العاملين في التنمية. وهو هدف لا يمكن ان يتحقق الا من خلال قيام شراكة حقيقية بين المجتمع الدولي وبين الدولة والمجتمع العراقي، بحيث تطور قدرة العراقيين انفسهم وقدرة مؤسساتهم الوطنية على لعب دور متزايد باستمرار في هذه العملية.

الا ان نجاح هذه العملية يتوقف بدوره على توفير شروط النجاح واولها ان تسير وفق توازن ديناميكي بين الاستجابة للاولويات الوطنية، والاستجابة لمتطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي، وان يتم ذلك وفق آليات وايقاعات متناسبة مع وضع المجتمع العراقي. لقد بينت تجارب سابقة ان تحقيق هذا الانتقال بسرعة من خلال وصفة "العلاج بالصدمة" ساذج واختزالي ومدمر.

ان وضع العراق يتطلب اعتماد مسار واقعي ومتدرج يتقدم بشكل متواز على المستويات الاجتماعية والسياسية والامنية، التي يجب ان تسبق خطوات الانتقال الاقتصادي من الاقتصاد الحكومي المركزي الى اقتصاد السوق. ومن الضروري ان يتم ايجاد البدائل للسياسات والتدابير الاجتماعية المعتمدة حالياً في خطوة تسبق قليلاً الاصلاحات الاقتصادية المطلوبة. كما لابد من التقدم في العملية السياسية وفي المصالحة الداخلية لتوفير شروط افضل للاستقرار الامني وللتحول الاقتصادي، اما التركيز الاحادي على التحول الى اقتصاد السوق، فهو اضافة الى كونه يجافي منطق التنمية فانه سيبقى انتقالاً هشاً وغير مستقر، وفي ضوء ذلك، فان المرحلة الانتقالية (المقصود هنا الانتقال الاقتصادي) لابد ان تكون:

١- اطول مما توحي به السياسات الحالية.
٢- ان يكون قد خطط لها بشكل جيد.
٣- ان تكون السياسات التي تتضمنها فعالة ومناسبة، وان تراعي مصالح مختلف الفئات الاجتماعية.
٤- ان تكون عملية شفافة ومستندة الى مشاركة واسعة.

ولعل هذه الدراسة، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، بتركيزها على الانسان العراقي وشروط معيشته وقدراته، من شانها ان تقدم مساهمة مفيدة في تحديد الاتجاهات العامة للاستراتيجية الوطنية للتنمية البشرية المستدامة، اضافة الى مساهمتها في تحديد الخصائص المعيشية والاحتياجات الخاصة بالفئات السكانية المختلفة، وتزويد صانعي القرار على المستوى الوطني، وعلى مستوى المحافظات، بمعيار موضوعي لتحديد اولويات التدخل التنموي في المحافظات وداخل كل محافظة والاسهام بالتالي في تقليص التفاوتات التنموية وتوفر الخدمات.

شكل (٩) نسب الحرمان حسب حجم الاسرة (٪)

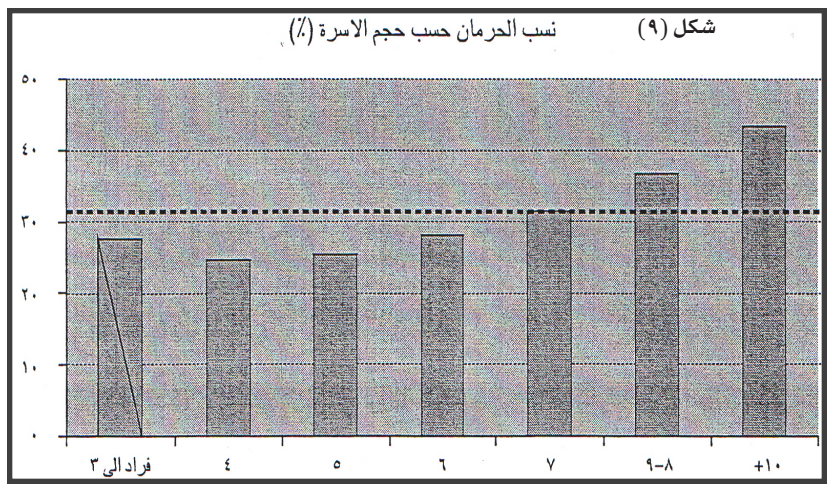

شكل (١٠) نسب الحرمان حسب بعض خصائص رب الاسرة (٪)

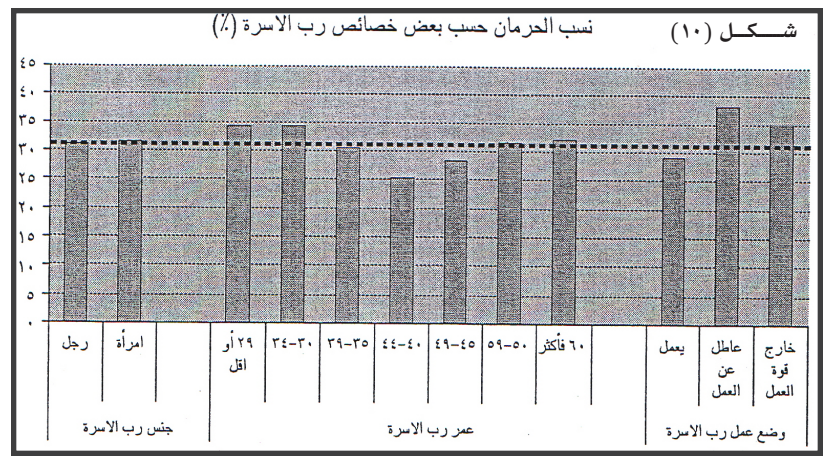

شكل (١١) توزع العاملين المحرومين حسب قطاع العمل

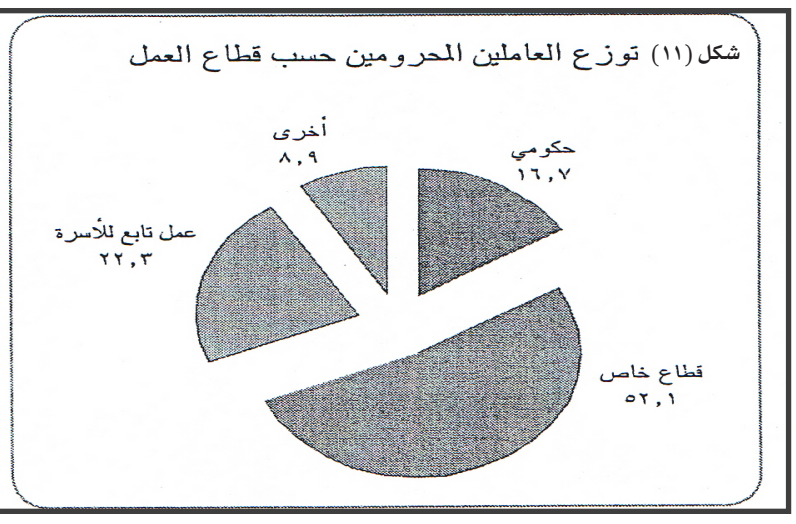

شكل (١٢) توزع العاملين المحرومين حسب الوضعية العمل

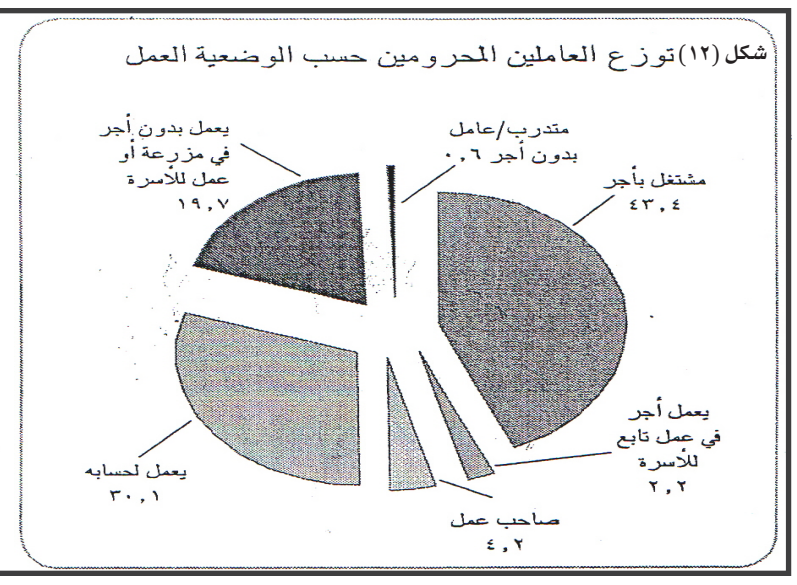

شكل (١٣) توزع العاملين المحرومين حسب المهنة الرئيسية (٪)